الأمم المتحدة ECA/RFSD/2024/5/Rev.1

Distr.: General
16 April 2024

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الدورة العاشرة

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤

البند ٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

اجتماعات موازية لإجراء استعراض معمق للتقدم المحرز والتعلم من الأقران وإجراءات التسريع فيما يتعلق بالمواضيع الفرعية للمنتدى الإقليمي: القضاء على الفقر

تقرير مرجعي عن الموضوع الفرعي المتعلق بالقضاء على الفقر

أولا- مقدمة

١- يتألف الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) من سبع غايات و١٤ مؤشرا. وبينما لم يتبق سوى أقل من سبع سنوات على الموعد النهائي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا تزال أفريقيا بعيدة عن تحقيق معظم غايات الهدف ١ بحلول عام ٢٠٣٠. فرغم إحراز تقدم في بعض المجالات، إلا أن التقدم نحو تحقيق العديد من الأهداف الأخرى لا يزال بطيئا للغاية، بل إن بعض المكاسب التي تحققت تتعرض حاليا للضياع. وترد في هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمؤشرات مختارة، استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة. فقد تحققت نجاحات كما وُوجهت تحديات، ويتطلب العديد من المجالات اهتماما عاجلا لتسريع التقدم في السنوات المتبقية قبل عام ٢٠٣٠.

٢- ويتماشى الهدف ١ إلى حد كبير مع أهداف أخرى، لذا فإن التقدمُ المحرز في تحقيق الأهداف الأخرى ييسِّر تحقيق مختلف غايات الهدف ١. ويدعمُ القضاءَ على الفقر، على وجه الخصوص، الهدفُ ٣ (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)؛ و الهدفُ ٤ (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع)؛ والهدفُ ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)؛ والهدفُ ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع). والحد من الفقر هو أيضا موضوعُ مختلف أهداف

* ECA/RFSD/2024/1/Rev.3

وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، ومنها التطلع ١: أفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة؛ والهدف ١: مستوى عال للمعيشة وجودة نوعية الحياة والرفاه لجميع المواطنين؛ والهدف ٤، بشأن تحول الاقتصادات وفرص العمل.

٣- ويتمثل أهم تحدٍّ يواجه تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا في أن البطء العام الذي اتسمت به وتيرة الحد من الفقر منذ عام ١٩٩٠ قد تفاقم أكثر في السنوات الأخيرة بسبب جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، التي أبطأت التقدم نحو تحقيق مختلف الغايات أو أعاقته أو جعلته يتراجع مؤقتا. وكان التعافي من الجائحة متفاوتا وغير مكتمل، حيث لا تزال آثارها ماثلة، في سياق يتسم باستمرار أزمات عالمية مختلفة تعيق النمو الاقتصادي في القارة. وقد حال ارتفاعُ المديونية في العديد من البلدان دون تحقيق تعاف سريع، وهو ما يُبعد أفريقيا أكثر عن المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيق الهدف ١.

ثانيا- التقدم المحرز في التنفيذ

ألف-المؤشر ١-١-١: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)

٤- لقد أحرزت أفريقيا تقدما كبيرا في الحد من نسبة من يعيشون في فقر مدقع[(١)] في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٩، حيث انخفضت نسبة سكان القارة الذين يعيشون في فقر مدقع من ٤٩,٨ في المائة إلى ٣١,٤ في المائة.[(٢)] ورغم النمو الاقتصادي القوي الذي شهدته أفريقيا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد كانت وتيرة الحد من الفقر في القارة أبطأ بكثير منها في المناطق الأخرى. ومنذ عام ٢٠١٥، تباطأت الوتيرة أكثر، ورغم عودة الفقر إلى الانخفاض في عام ٢٠٢١، إلا أن الجائحة والأزمات الأخرى سرعان ما قلبت مسار المكاسب التي تحققت في السنوات السابقة.

٥- ويتركز الفقر العالمي حاليا في أفريقيا: فكما هو موضح في الشكل الأول، يعيش ما يقرب من ٥٥ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الذي يبلغ ٢,١٥ دولار في عام ٢٠١٩ على مستوى العالم في قارة أفريقيا، حيث يبلغ معدل الفقر حوالي ضعفه في ثاني أفقر منطقة في العالم.[(٣)]

[(١)] يُعرّف الفقر المدقع بأنه دون خط الفقر الدولي البالغ ٢,١٥ دولار للفرد في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١٧).

[(٢)] تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

[(٣)] World Bank, Poverty and Inequality Platform. Available at https://pip.worldbank.org/home (accessed on 12 February 2024).

الشكل الأول

توزيع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع

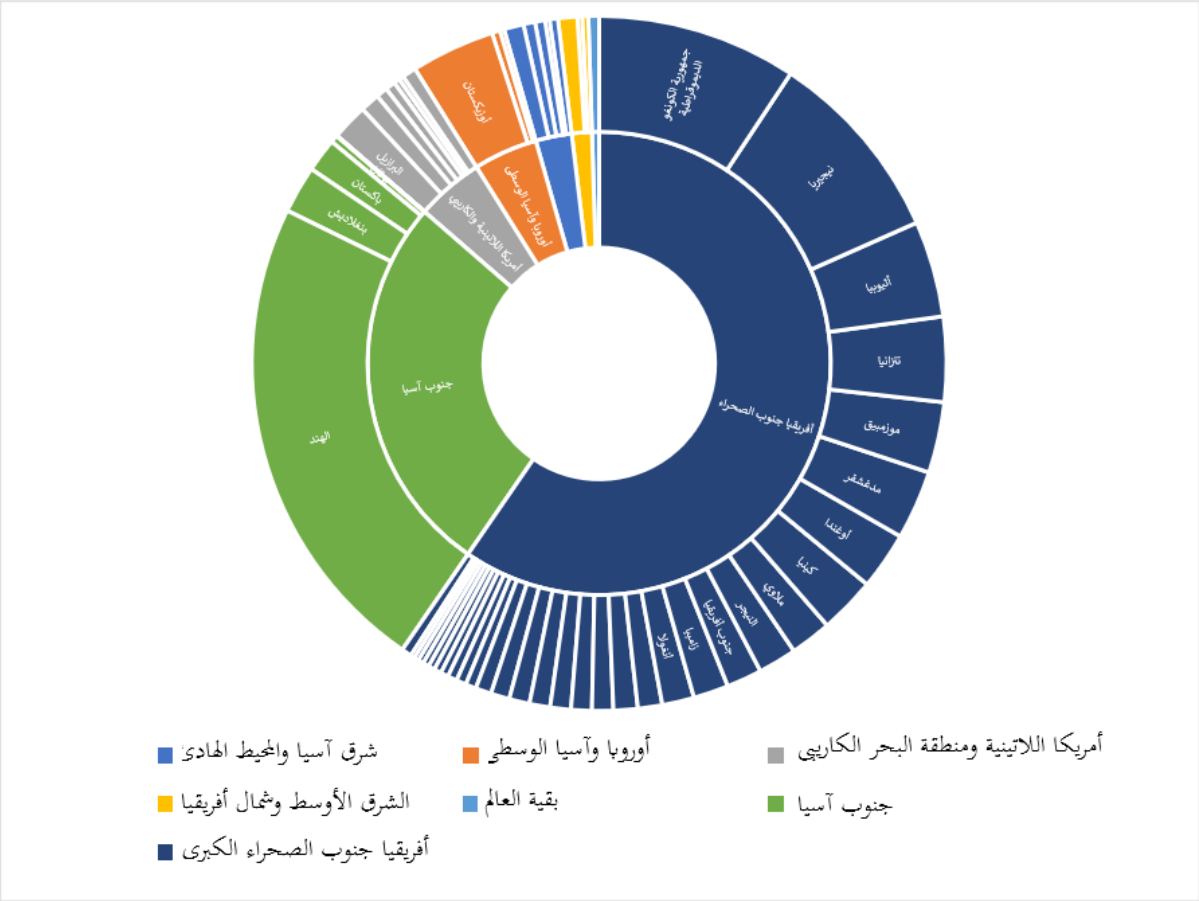

المصدر: Compiled using data from the World Bank, Poverty and Inequality Platform. Available at https://pip.worldbank.org/home (accessed on 12 February 2024).

٦- وفي عام ٢٠١٩، كان ٣١,٤ في المائة (٤٠٧ ملايين شخص) من سكان أفريقيا يعيشون تحت الخط الدولي للفقر.[٤] وتشير التقديرات إلى أن معدل الفقر سيرتفع قليلا في عام ٢٠٢٤ ليبلغ ٣٢,٦ في المائة، وسيزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر بنحو ٧٠ مليون شخص.

٧- وتتصف جهود الحد من الفقر في أفريقيا بالتفاوت بحسب المناطق دون الإقليمية والمجموعات، حيث تخلفت العديد من البلدان عن الركب. وفي أعقاب تفشي جائحة كوفيد-١٩، وقع ما يقدر بنحو ٥٥ مليون شخص في براثن الفقر في عام واحد فقط.[٥] ومن بين

[٤] See E/ECA/COE/42/4/Rev.1, sect. III.

[٥] United Nations, Economic Commission for Africa, *Economic Report on Africa 2021: Addressing Poverty and Vulnerability in Africa During the COVID-19 Pandemic* (Addis Ababa, 2022).

البلدان الـ٢٨ في جميع أنحاء العالم التي تتجاوز فيها معدلات الفقر المدقع ٣٠ في المائة، هناك ٢٣ بلدا أفريقيا.[٦]

٨- والدول الوحيدة التي تسير بثبات على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة هي تونس والجزائر وموريشيوس. وتسير بنن وكوت ديفوار على الطريق الصحيح ولكنهما تواجهان تحديات.[٧] أما ملاوي وموزمبيق فيتهدَّدُهما خطرُ الوقوع في الفقر بشدةٍ بسبب الأزمات المختلفة التي أدت إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وتشريد السكان، ما ألقى بأعداد أكثر بكثير من الناس في براثن الفقر في أقل من سنة واحدة.

باء- المؤشر ١-٢-٢: نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية

٩- رغم التقدم الكبير المحرز في انخفاض نسبة الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٢٢، كما هو مبين في الشكل الثاني، فإن احتمال وقوع طفل في براثن الفقر في أفريقيا أكبر بنسبة ٢٥ في المائة منه لدى شخص بالغ.[٨] وقد أصبح فقر الأطفال المدقع ظاهرة أفريقية بشكل متزايد، حيث تركز ٧١ في المائة من أطفال العالم الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠٢٢.[٩] ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى وضع استراتيجيات موجهة لمكافحة فقر الأطفال في القارة، لا سيما بالنظر إلى أن ثلثي الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات.[١٠]

(٦) Enoch Randy Aikins and Jacobus Du Toit Mclachlan, “Africa is losing the battle against extreme poverty”, Institute for Security Studies, 13 July 2022.

(٧) Jeffrey D. Sachs and others, *Sustainable Development Report 2023: Implementing the SDG Stimulus* (Paris, Sustainable Development Solutions Network; Dublin, Dublin University Press, 2023).

(٨) Sarah Hague, Paul Quarles van Ufford and Bob Muchabaiwa, “Good news or bad news for Africa: recent trends in monetary child poverty in sub-Saharan Africa” (Nairobi, United Nations Children’s Fund (UNICEF), 2023).

(٩) Daylan Salmeron-Gomez and others, “Global trends in child monetary poverty according to international poverty lines”, Policy Research Working Paper, No. 10525 (Washington, D.C., World Bank and UNICEF, 2023).

(١٠) Hague, Quarles van Ufford and Muchabaiwa, “Good news or bad news for Africa”

الشكل الثاني

فقر الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بالنسبة المئوية)

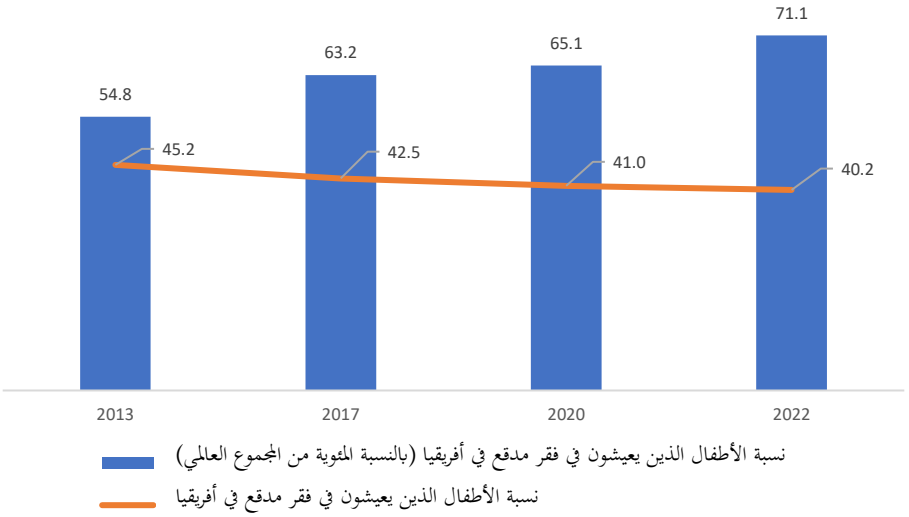

المصدر: ECA, based on Sarah Hague, Paul Quarles van Ufford and Bob Muchabaiwa, "Good news or bad news for Africa: recent trends in monetary child poverty in sub-Saharan Africa" (Nairobi, United Nations Children's Fund, 2023)

١٠- ولا يعاني الناس من الفقر بسبب انخفاض مستويات الدخل فحسب، بل يتجلى فقرهم في العديد من جوانب الحياة اليومية. ويُستخدم مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لقياس أوجه الحرمان التي تتعرض لها الأسر المعيشية في مجالات الصحة والتعليم ومستويات المعيشة. وفي عام ٢٠٢٢، أشارت التقديرات إلى أن ١,٢ مليار شخص على مستوى العالم يعيشون في فقر متعدد الأبعاد.[١١] وتعاني معظم الأسر المعيشية الفقيرة من الحرمان فيما يتعلق بالحصول على الوقود الحديث، وهناك قدر كبير من الحرمان المرتبط بالسكن والصرف الصحي ومياه الشرب ومتابعة الدراسة ووفيات الأطفال. والمؤشرات المبكرة فيما يتعلق بالتأثير العالمي للجائحة مذهلة، حيث تُظهر تدهورا كبيرا في جميع أنواع الحرمان العشرة التي تم تناولها في المؤشر لدى الفئات التي تعيش في فقر.

١١- فقبل جائحة كوفيد-١٩، كانت نتيجة المؤشر قد انخفضت في الجزائر من ٢,١ في المائة (٢٠١٢) إلى ١,٤ في المائة (٢٠١٩)، وفي بوروندي من ٨٢,٣ في المائة (٢٠١٠) إلى ٧٥,١ في المائة (٢٠١٧)، وفي موريتانيا من ٦٢,٧ في المائة (٢٠١١) إلى ٥٦,٢ في المائة (٢٠١٥).[١٢] غير أن الجائحة قلَبت مسار ما تحقق على مدى عقد من الجهود المبذولة للقضاء على الفقر. وارتفعت نتيجة المؤشر في موريتانيا من ٥٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥٧,٤ في المائة في عام ٢٠٢١. وفي أفريقيا، كان للجائحة تأثير كبير وغير متناسب على

(١١) United Nations Development Programme (UNDP) and Oxford Poverty and Human Development Initiative, "Global Multidimensional Poverty Index 2022: unpacking deprivation bundles to reduce multidimensional poverty" (New York and Oxford, 2022).

(١٢) UNDP and Oxford Poverty and Human Development Initiative, "Global Multidimensional Poverty Index 2023: unstacking global poverty – data for high impact action" (New York and Oxford, 2023).

قطاعي الصحة والتعليم وعلى الاقتصاد. وتفاقمت تداعيات الجائحة بسبب الآثار المستمرة لتغير المناخ وأزمتي أوكرانيا وغزة والصراعات الداخلية.

١٢- وخلال الجائحة، فوّت أكثر من ٥٠ مليون طالب في ٤٠ دولة وجبة مغذية يومية واحدة أو أكثر،[١٣] وهو ما أدى على الأرجح إلى رفع الدرجة التي أحرزتها القارة في ذلك المؤشر من خلال الآثار المترتبة على تغذية الأطفال ووفيات الأطفال. وتشير التقديرات الخاصة بمدغشقر إلى أن وفيات الأطفال زادت في عام ٢٠٢١ مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، وفي موريتانيا، ارتفعت النسبة المئوية للأسر التي تأثرت مباشرة بوفيات الأطفال ارتفاعا طفيفا من ٥,٠ إلى ٥,٣ في المائة في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢١.[١٤]

١٣- وأدى إغلاق المدارس لفترات طويلة أثناء الجائحة إلى حالات انقطاع دائم عن الدراسة، ما أثّر سلبا على الدخل والنمو الاقتصادي في المستقبل. وأُجبر ملايين الطلاب على التغيب عن الفصول الدراسية في المراحل الأولى من الجائحة، لأن جميع المدارس الأفريقية تقريبا أغلقت، وبقي العديد منها مغلقا لأكثر من سنة. وبالإضافة إلى ذلك، تسببت الجائحة في تراجع هائل في الإنفاق على التعليم في جميع أنحاء أفريقيا. ففي عام ٢٠٢٠، انخفض نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم بنسبة ٨ في المائة في المتوسط، وبنسبة تصل إلى ٢٥ في المائة في بعض المناطق، مقارنة بعام ٢٠١٩.[١٥] ونظرا لفقدان الدخل الناجم عن الجائحة، انخفض إنفاق الأسر المعيشية انخفاضا كبيرا، ما ساهم في ارتفاع عدد المنقطعين عن الدراسة وانخفاض متوسط عدد سنوات الدراسة.

١٤- وقد تمخضت الجائحة عن أزمة اقتصادية عالمية وألقت بالعديد من الأسر في براثن الفقر المدقع. وكان من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠٢٠ إلى -٣,٣ في المائة، ما يدفع المنطقة إلى الدخول في أول ركود لها منذ ٢٥ عاما، ويكبّدها خسائر في الإنتاج قدرها ١١٥ مليار دولار على الأقل، ويعرقل إلى حد كبير مساعي الحكومات لتوفير الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه النظيفة والسكن.[١٦]

(١٣) UNICEF, Eastern and Southern Africa and West and Central Africa Regional Offices, *COVID-19: A Catastrophe for Children in Sub-Suaharan Africa – Cash Transfers and a Marshall Plan Can Help* (Nairobi and Dakar, 2020).

(١٤) UNDP and Oxford Poverty and Human Development Initiative, "Global Multidimensional Poverty Index 2023".

(١٥) Matthew Cummins and others, "The impacts of COVID-19 on education spending in Africa and possible recovery pathways", Education and Social Policy Working Paper (UNICEF, Eastern and Southern Africa, West and Central Africa, and Middle East and North Africa Regional Offices, 2022).

(١٦) World Bank, "World Bank confirms economic downturn in sub-Saharan Africa, outlines key policies needed for recovery", 8 October 2020.

جيم- المؤشر ١-٣-١: نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/نظم للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء

١٥- يؤكد الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة على أهمية الحماية الاجتماعية في دعم الأفراد والمجتمعات التي تواجه صعوبات اقتصادية وضمان حصولها على الخدمات الأساسية والموارد والفرص. غير أنه بسبب تشظي الحماية الاجتماعية وعدم كفايتها، فإن العديد من الناس يقعون ضحايا للهشاشة والفقر. وفي أفريقيا، تشير التقديرات إلى أن ١٧,٤ في المائة فقط من السكان يتلقون إعانة واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية.[١٧]،[١٨] ولا تزال التغطية الرسمية للحماية الاجتماعية محدودة ولا تحظى بالقدر الكافي من الاستثمارات. كما أن معدل تغطية الحماية الاجتماعية للأطفال في القارة منخفض في المتوسط، إذ لا يتجاوز ١٢,٦ في المائة، وهذا المعدل أقل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ لا يتجاوز ١٠,٥ في المائة.[١٩]،[٢٠] كما أن معدلات التغطية المتعلقة باستحقاقات الأمومة (١٤,٩ في المائة) والإصابات الناجمة عن حوادث العمل (١٨,٤ في المائة) والإعاقة (٩,٣ في المائة) في أفريقيا منخفضة أيضا.[٢١]

١٦- وقد أُدخلت تحسينات كبيرة على نُظُم الحماية الاجتماعية الوطنية في ١٤ بلدا من خلال توسيع نطاق التغطية وتعزيز كفايتها. ووضع تسعة أعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سياسات وطنية بشأن العمالة، فيما عزز ستة أعضاء خدماتهم المعنية بالعمالة. وأجريت تقييمات للوظائف التي يمكن استحداثها من خلال الاستثمار في البنى التحتية في قطاعي النقل والطاقة في زامبيا والسنغال وكوت ديفوار وكينيا.[٢٢]

١٧- ويحظى توسيع نظام الحماية الاجتماعية بدعم سياسي قوي، ومن المسلّم به على نطاق واسع أنه أمرٌ ذو أهمية حاسمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وفي إطار خطة عام ٢٠٦٣، تُشجَّع البلدان على زيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية من مستواه الحالي الذي

---

(١٧) International Labour Organization (ILO), *World Social Protection Report 2020–22: Social Protection at the Crossroads – In Pursuit of a Better Future* (Geneva, 2021).

(١٨) تجدر الإشارة إلى أن حجم المساعدة المقدمة غالبا ما يكون غير كاف لإحداث تأثير على الفقر. للمزيد من المعلومات، راجع:

Nations, Economic Commission for Africa, *Economic Report on Africa 2021: Addressing Poverty and Vulnerability in Africa During the COVID-19 Pandemic* (Addis Ababa, 2022).

(١٩) ILO, *World Social Protection Report 2020–22*.

(٢٠) هناك تفاوتات أخرى واضحة في جميع المناطق دون الإقليمية. للمزيد من المعلومات، راجع:

ILO, *Africa Regional Social Protection Strategy, 2021–2025: Towards 40% – a Social Protection Coverage Acceleration Framework to Achieve the SDGs* (Geneva, 2021) .

(٢١) ILO, *World Social Protection Report 2020–22*.

(٢٢) لمزيد من المعلومات، انظر التقارير المتعلقة بتقييمات الأثر على العمالة على الموقع التالي:

www.ilo.org/employment/Whatwedo/Projects/strengthen2/whatsnew/lang--en/nextRow--0/index.htm?facetcriteria=TYP=Publication.

يبلغ ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٦٣ وتوسيع نطاق التغطية لتشمل العمال غير الرسميين والمناطق الريفية.[٢٣] وفي الاجتماع الإقليمي الأفريقي الرابع عشر لمنظمة العمل الدولية، الذي عقد في عام ٢٠١٩، التزم ممثلو البلدان الأفريقية بالتوسيع التدريجي لتغطية الحماية الاجتماعية.[٢٤]

١٨- ورغم وجود إرادة سياسية لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، لا تزال البلدان الأفريقية متخلفة عن بقية العالم. ويبلغ الإنفاق الأفريقي على الحماية الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٣,٨ في المائة، وهو من أدنى المعدلات في جميع مناطق العالم، كما هو مبين في الشكل الثالث.[٢٥] ويبلغ متوسط الإنفاق على الصحة العامة ٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، أو حوالي ثلث المتوسط العالمي. فالعالم ينفق، في المتوسط، نحو ١٢,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية. ورغم أهمية هذا المجال في الحد من الفقر، إلا أن استثمار معظم الحكومات الأفريقية فيه اتسم بنقص كبير.

الشكل الثالث

الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية والصحة على الصعيدين العالمي والإقليمي، ٢٠١٨

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

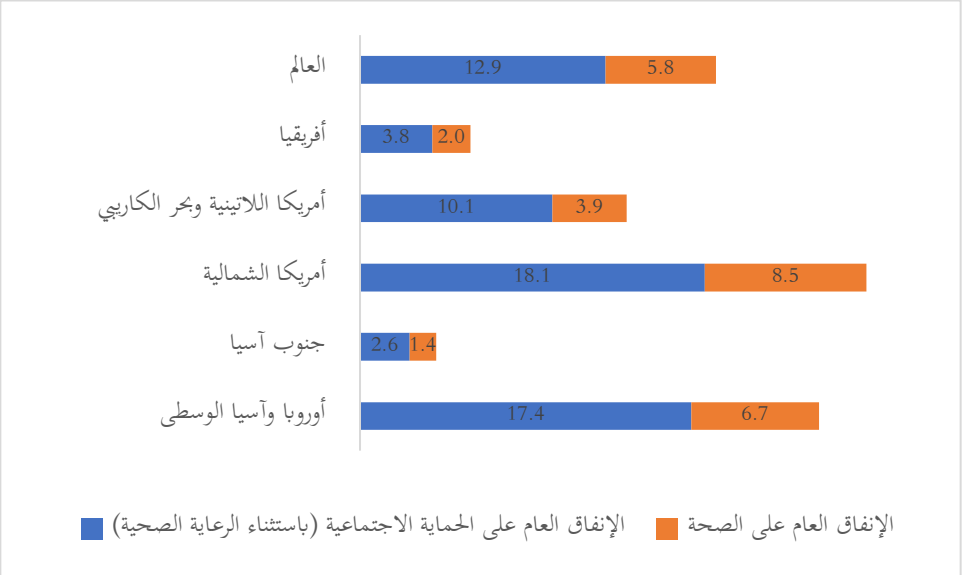

المصدر: Adapted from ILO, *World Social protection Report 2020–22: Social Protection at the Crossroads – In Pursuit of a Better Future* (Geneva, 2021)

١٩- واستجابة للجائحة وتأثيرها على الفقر، سارعت الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى تعزيز الحماية الاجتماعية، وكثيرا ما قامت بذلك من خلال الوسائل الرقمية. ففي توغو،

(٢٣) African Union Commission, *Agenda 2063: The Africa We Want – Framework Document* (Addis Ababa, 2015).

(٢٤) ILO, Abidjan Declaration: Advancing Social Justice – Shaping the Future of Work in Africa (AFRM.14/D.4(Rev.).

(٢٥) ILO, *World Social Protection Report 2020–22*.

قدمت الحكومة مدفوعات رقمية سريعة وفعالة إلى ما يقارب ٦٠٠ ألف شخص من سكان المدن.[٢٦] ومع ذلك، كشفت الجائحة عن أوجه قصور هائلة في التغطية الرقمية وغير الرقمية وصعوبات في الوصول إلى العمال غير الرسميين والنساء والشباب.

دال- المؤشر ١-٤-١: نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية

٢٠- في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٢، كان بمقدور ١٨٥ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الحصول على المياه، حيث بلغ متوسط التغطية ٦٥ في المائة.[٢٧] ويتفاوت معدل التقدم المحرز في هذا المجال تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر. فقد حققت موريشيوس بالفعل التغطية الكاملة، وتقترب بوتسوانا وجنوب أفريقيا وسيشيل وكابو فيردي من بلوغ هدف عام ٢٠٣٠ المتمثلة في حصول الجميع على خدمات المياه بجهد بسيط نسبيا. وعلى النقيض من ذلك، تراجعت بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي، بحيث أصبحت تحتاج إلى تضافر الجهود لتعكس اتجاهاتها وتسريع التقدم نحو تحقيق هدف عام ٢٠٣٠.

٢١- وشهدت تغطية خدمات الصرف الصحي الأساسية نموا بطيئا، من ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٣٥ في المائة في عام ٢٠٢٢. وقد تفاوت التقدم المحرز بين البلدان الأفريقية: فسيشيل تسير على الطريق الصحيح لتحقيق التغطية الشاملة للصرف الصحي الأساسي بحلول عام ٢٠٣٠؛ وتتمتع بوتسوانا وجنوب أفريقيا ورواندا وكابو فيردي بتغطية عالية نسبيا ولكنها لا تزال بحاجة إلى تسريع خطى التقدم للوصول إلى هدف عام ٢٠٣٠؛ وفي بعض البلدان، بما فيها بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي، ضاع ما أُحرز من تقدم وأصبحت معدلات التغطية لديها من أدنى المعدلات في القارة.[٢٨]

٢٢- وأصبح بمقدور حوالي ٥٦ في المائة من سكان أفريقيا الحصول على الكهرباء في عام ٢٠٢٣.[٢٩] ورغم أن هذا المعدل مشجع، إلا أنه يبرز الحاجة إلى زيادة التغطية.

(٢٦) World Bank, “Prioritizing the poorest and most vulnerable in West Africa: Togo’s Novissi platform for social protection uses machine learning, geospatial analytics, and mobile phone metadata for the pandemic response”, 13 April 2021.

(٢٧) WHO/UNICEF Joint Monitoring Programme for Water Supply, Sanitation and Hygiene, Data. Available at https://washdata.org/ (accessed on 29 January 2024).

(٢٨) WHO/UNICEF Joint Monitoring Programme for Water Supply, Sanitation and Hygiene, Data. Available at https://washdata.org/ (accessed on 29 January 2024).

(٢٩) United Nations, “Advancing SDG7 on Africa”, Policy Briefs in Support of the UN High-level Political Forum 2023 (New York, 2023).

ثالثا– التحديات والاتجاهات الناشئة والفرص المتاحة لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة

ألف– التحديات

٢٣– تواجه البلدان الأفريقية تحديات تتجاوز عدم كفاية الدخل، وتشمل الافتقار إلى إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي. وقد أخفقت حكومات كثيرة، في السنوات الأخيرة، في إيجاد ما يكفي من فرص العمل المنتِجة التي يمكنها أن تعزز التحول الهيكلي المفضي إلى زيادة القيمة المضافة وزيادة الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية.

٢٤– وكثيرا ما تخفق تغطية الحماية الاجتماعية في الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها، مثل العاملين في القطاع غير الرسمي، لا سيما النساء.[٣٠] فعلى سبيل المثال، لا يحصل على استحقاقات العجز سوى ٢٨ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة على الصعيد العالمي، أما في البلدان ذات الدخل المنخفض فلا يحصل عليها سوى ١ في المائة منهم.[٣١] وهناك حاجة إلى إيلاء اهتمام عاجل لتدني معدلات تغطية الحماية الاجتماعية الفعالة للأطفال. وتُعدّ استراتيجيات الحماية الاجتماعية الشاملة والجامعة التي تهدف إلى زيادة نسبة الأطفال المشمولين بها وضمان تقديم الدعم لهم طوال حياتهم أمرا حيويا.

٢٥– وتمثلت العديد من إعانات الحماية الاجتماعية التي استحدثتها الحكومات خلال الجائحة في مدفوعات لمرة واحدة أو حلول قصيرة الأجل. وتواجه الحكومات الآن أوضاعا قد تضطرها إلى التراجع عن هذه التدابير استجابة للضغوط المالية المتزايدة.

٢٦– ومن المرجح أن يجبر التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي العمال على قبول وظائف أقل جودة ومتدنية الأجور وتفتقر إلى الأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية.وستصبح الحاجة إلى الحماية الاجتماعية الشاملة وفرص العمل اللائق، دون شك، أكثر إلحاحا مع تسارع الانتقال إلى الأنظمة الاقتصادية الخضراء والرقمية، في سياق التحولات الديموغرافية المستمرة.

٢٧– وهناك الملايين من الناس الذي لا يستطيعون الفكاك من براثن الفقر بالنظر إلى أن القطاع غير الرسمي الشاسع في أفريقيا لا يوفر ظروف العمل اللائق والحماية الاجتماعية. وفضلا عن ذلك فإن من شأن عدم توافق المهارات مع الوظائف، والافتقار إلى فرص العمل اللائق، وارتفاع معدلات بطالة الشباب، التي غالبا ما تبلغ ٣ إلى ٥ أضعاف معدلات بطالة الفئات الأكبر سنا، أن تؤدي إلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعية. ومن الأمور التي تعوق جهودَ الحد من الفقر عدمُ المساواة بين الجنسين في سوق العمل، بما في ذلك فوارق الأجور،

[٣٠] لمزيد من المعلومات، أنظر Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing, “Long economic COVID for informal workers”, July 2022.

[٣١] United Nations, “Policy brief: a disability-inclusive response to COVID-19” (2020).

ومحدوديةُ فرص الحصول على العمل الرسمي، والأعباءُ غير المتكافئة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

٢٨- وتقوض آثارُ تغير المناخ التي تتضرر منها بشكل غير متناسب المجتمعات الفقيرة والضعيفة، بما في ذلك فقدان الوظائف والنزوح وندرة الموارد، التقدمَ على صعيد الحد من الفقر، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتتأثر البلدان أيضا بالكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والفيضانات التي ضربت موزامبيق.

٢٩- وتعاني العديد من البلدان من مديونية حرجة في مرحلة ما بعد الجائحة. وتصل أسعار الفائدة في البلدان النامية إلى ثمانية أضعافها في البلدان المتقدمة النمو. وغالبا ما تُعطَى خدمة الديون في البلدان النامية الأسبقيةُ على الإنفاق الاجتماعي، ما يجعل من الصعب على تلك البلدان الاستثمار بشكل كاف في حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وقد تحولت المستويات غير المسبوقة للديون العالمية التي يتعذر تحملها إلى أزمة في مجال حقوق الإنسان: فالعديد من الحكومات تنفق على خدمة ديونها أكثر مما تنفق على الاستثمار في رأس المال البشري والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بضمان الحماية الاجتماعية وتعليم الأطفال وتوفير سبل الحصول على الرعاية الصحية الميسورة التكلفة.

٣٠- وعلى الصعيد العالمي، يتم فقدان ما يقدر بنحو ٤٨٠ مليار دولار كل عام بسبب التهرب من الضرائب وتجنبها.[٣٢] وفي البلدان التي يعاني فيها هامش المناورة المالي أصلا من القيود التي تكبله، يُستنزف جراء ذلك ما يعادل نصف ميزانيات الصحة العامة، ما يحرمها من القدرة على الاستثمار في ما تحتاج إليه.

باء- الاتجاهات الناشئة

٣١- تطرح الاتجاهات الناشئة، بما في ذلك تنامي التشغيل الآلي والرقمنة وأشكال العمل الجديدة، التي ما برحت تُحوِّل عالم العمل وتستحدث فرصا جديدة، مخاطرَ من حيث فقدان الوظائف وعدم تطابق المهارات، ما يؤثر سلبا على الفئات الضعيفة من السكان. وتتطلب تلك الاتجاهات اهتماما واستجابات استباقية، بما في ذلك تنمية المهارات ووضع استراتيجيات للتكيف.

٣٢- ويتيح التوسع الحضري السريع في أفريقيا فرصا لإيجاد فرص العمل، ولكنه ينطوي على تحديات تتعلق بتنامي الاقتصاد غير الرسمي وعدم كفاية المساكن والبنى التحتية.

(٣٢) Tax Justice Network, *State of Tax Justice 2023* (Bristol, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 2023).

٣٣- ورغم أن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في أفريقيا اقتصر على الحماية الاجتماعية الرسمية، فقد كان هناك اعتراف محدود بمشاريع الحماية الاجتماعية التقليدية غير الرسمية التي تشكل جزءا أساسيا من الحياة اليومية لمعظم الأفريقيين. وشكلت آليات الحماية الاجتماعية المحلية غير الرسمية، التي تقوم على القيم التقليدية وتستند إلى القرابة أو المعونة المتبادلة المنظمة ذاتيا، والتي سبقت فترة الاستعمار، منذ أمد بعيد أداةً هامة لحماية الرفاه وتحقيق التماسك الاجتماعي،[٣٣] ويمكنها أن تساعد في التخفيف من المخاطر الجماعية، مثل الفيضانات والجفاف.[٣٤]

جيم- الفرص

٣٤- هناك مبررات قوية للاستثمار في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وفي الجهود الرامية إلى دعم إيجاد فرص العمل. ويمكن لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق التغطية لتشمل العمال غير الرسميين والفئات الضعيفة، أن يبني القدرة على الصمود ويحُد من الفقر. وتشير التقديرات إلى أن الاستثمار في اقتصاد الرعاية يمكن أن يوجِد ٢٨٠ مليون وظيفة على مستوى العالم،[٣٥] وأن الاستثمار في التحول الأخضر يمكن أن يوجِد ١٠٠ مليون وظيفة، كلاهما بحلول عام ٢٠٣٠.[٣٦] ويمكن للإيرادات المتأتية من إيجاد فرص العمل أن تولِّد حلقة حميدة قد تساعد في تسريع التحولات العادلة وإيجاد مجتمعات أقدر على امتصاص الصدمات وأشمل للجميع وأكثر إنصافا.

٣٥- ومن خلال ''المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل''، الذي تم إطلاقه في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ لتسريع تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال معالجة الأسباب الجذرية للفقر، تجري تعبئة استثمارات في الاقتصادات الخضراء والرقمية واقتصاد الرعاية لإيجاد ملايين الوظائف اللائقة لفائدة الفئات الضعيفة، وزيادة الدخل، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات. ويهدف هذا المسرّع إلى إنشاء أطر تمويل وطنية وتعبئة الموارد المحلية والدولية العامة والخاصة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل ٤ ملايير شخص وإيجاد ٤٠٠ مليون وظيفة جديدة لائقة بحلول عام ٢٠٣٠.

(٣٣) *Indigenous Social Protection Schemes as Building Blocks for Extending Social Protection Coverage in Africa* (United Nations publication, 2024).

(٣٤) Marius Olivier, Edwell Kaseke and Letlhokwa George Mpedi, "Formulating an integrated social security response: perspectives on developing links between informal and formal social security in the SADC region", paper presented at the Expert Group on Development Issues and the United Nations University World Institute for Development Economics Research Conference on Unlocking Human Potential Linking the Informal and Formal Sectors, Helsinki, September 2004.

(٣٥) ILO, "The benefits of investing in transformative childcare policy packages towards gender equality and social justice", ILO Brief (Geneva, 2023).

(٣٦) ILO, "The just ecological transition: an ILO solution for creating 100 million Jobs by 2030", 24 May 2022.

٣٦- ويزوَّدُ الشباب في القطاع الزراعي في الكاميرون وكينيا بالمهارات من خلال برنامج الوظائف المفتوحة للشباب (JOY)، وتتلقى مؤسسات الأعمال التجارية الزراعية خدمات مالية وغير مالية ابتكارية تساعدها على تثبيت أقدامها. وعلى الصعيد الإقليمي، يجري تنفيذ مبادرة لتعزيز العمل اللائق في مجال الحراجة في بلدان شرق أفريقيا، بما فيها أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ورواندا.

٣٧- ويمكن للقطاع الخاص دعم الحماية الاجتماعية من خلال توفير التمويل اللازم لتنفيذ التغطية الاجتماعية. ويمكن للحكومات أن تقيم شراكات مع القطاع الخاص لتصميم خطط فعالة من حيث التكلفة لتمويل برامج الحماية الاجتماعية. وفي عام ٢٠٢٠، دخلت شركة 'بابيل' (Babyl) في شراكة مدتها ١٠ سنوات مع حكومة رواندا لتوفير الوصول إلى الرعاية الصحية الرقمية لكل شخص يزيد عمره عن ١٢ عاما.[٣٧] ويمكن للمرضى الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية عن بعد عبر الرسائل النصية أو الصوتية، بما في ذلك حجز المواعيد، وإجراء الاستشارات مع الأطباء أو الممرضين، وتلقي الوصفات الطبية والمعلومات الخاصة بترتيب الفحوص المختبرية، وبذلك تُتاح هذه الخدمات لمن لا يملكون هاتفا ذكيا أو اشتراكا في خدمة إنترنت جوال. ودخلت شركة 'شبكات كي تي رواندا' (KT Rwanda Networks)، وهي شركة تختص في البنية التحتية للاتصالات، في شراكة مع 'بابيل' خلال جائحة كوفيد-١٩ للتبرع بهواتف ذكية لصالح 'بابيل' ومراكز الرعاية الصحية التي تتعامل معها، ما ساعد على توسيع نطاق الرعاية الصحية الرقمية في جميع أنحاء البلاد من خلال مبادرة حكومية بعنوان 'كونيكت رواندا' (Connect Rwanda).

٣٨- ويمكن لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يتصدوا للفقر بفعالية بوضع سياسات وبرامج منسقة وشاملة، مثل برنامج 'النهوض بالعمل اللائق والتصنيع الشامل' في إثيوبيا، الذي سيساعد على حفز فرص العمل للنساء والشباب، وتعزيز الإنتاجية الصناعية والقدرة التنافسية في قطاع المنسوجات والملابس، وتعزيز السلامة، والحرص على أن يُعامل العمال على قدم المساواة وتُسمع آراؤهم ويكونَ لهم تمثيل.

٣٩- وتكتسي المبادرات الرامية إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، بما في ذلك من خلال تنمية المهارات، أهمية حاسمة للحد من الفقر. وفي الجنوب الأفريقي، تُبذل جهود من خلال سياسات وبرامج محددة الهدف لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم نمو تلك التي يقودها النساء والشباب والتي تهدف إلى تمكين السكان المحرومين تاريخيا، بمن فيهم النساء والشباب.

٤٠- وبالنظر إلى أن الصدمات الناجمة عن المناخ لا تزال تتكرر، وأن فقدان الوظائف يؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الضعيفة، فإن الاستثمار في الوظائف الخضراء في الطاقة

(٣٧) Leontina Postelnicu, "Babylon inks 10-year partnership with Rwandan government", MobiHealthNews, 4 March 2020; and STL Partners, "Telehealth in emerging markets: Babyl closes the gap in Rwandan healthcare inequality".

المتجددة والزراعة المستدامة والبنية التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ يمكنه إيجاد فرص العمل اللائق ومعالجة تغير المناخ في آن واحد.

٤١- وهناك العديد من الفرص للمساعدة في تسريع تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة. وقد نفذت عدة بلدان أطرا سياساتية لمساعدتها في التعجيل بالحد من الفقر. وتستغل جنوب أفريقيا ستة مقوّمات هامة لتحقيق ذلك الهدف، وهي: هيكل الحوكمة الاتحادي؛ والبنية التحتية المالية والتكنولوجية والمادية الجيدة؛ والتنوع الثقافي؛ وقطاع خاص قوي ومتطور؛ والموارد المالية؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي موزامبيق، تم تحديد خمسة سبل رئيسية لتمويل أهداف التنمية المستدامة، يُذكر منها تعبئة الموارد المحلية، وتمويل الديون، وتمويل رأس المال العامل، وأسواق رأس المال المحلية، والحد من الفساد والتبذير والتدفقات المالية غير المشروعة. وفي موريشيوس، من اللافت للنظر رؤية الجهود المبذولة لتسريع الاستثمار الاقتصادي الأخضر والأزرق، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإصدار سندات لدعم القضاء على الفقر.

٤٢- ويتعين على أفريقيا أن تستخدم قوتها العاملة المتنامية لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال جلب أكبر فائدة ممكنة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أكبر منطقة تجارة حرة في العالم. وبوسع تعزيز التعاون والتجارة الإقليميين أن يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء القارة.

٤٣- وتشمل المبادرات الأخرى المتخذة لدعم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في التصدي للتحديات المستمرة وبناء القدرة على الصمود مبادرةَ تعزيز القدرات التي أطلقها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والتي يقدَّم في إطارها الدعم التحليلي المتخصص إلى الدول من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما يساعد على تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار تلك المبادرة، تلقت جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وغينيا - بيساو وكينيا وموزامبيق تحليلات للميزانية تستند إلى حقوق الإنسان بهدف دعم الجهود الرامية إلى توسيع الحيز المالي للإنفاق الاجتماعي من أجل التصدي للفقر بفعالية.

٤٤- وقد تركزت العديد من الجهود الرامية إلى بناء قدرة الفئات السكانية الضعيفة على الصمود على ضمان الحق في الغذاء والتعليم في سياق المديونية الحرجة، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى توفير الحد الأدنى من شبكات الأمان.

٤٥- ويتيح تزايد عدد الشباب الأفريقي، الذي يُتوقع أن يبلغ ٠,٥ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، فرصةً لجني العائد الديمغرافي، ولكنه يطرح أيضا تحديات فيما يتعلق بالتعليم والتدريب وإيجاد العمل اللائق. ويمكن لتسخير الاقتصاد الرقمي من خلال تطوير المهارات وتوسيع البنية التحتية الرقمية وتعزيز منصات العمل اللائق أن يفتح آفاقا جديدة، لا سيما للشباب الأفريقي.

رابعا- توصيات من أجل التحقيق المتكامل والمتسارع للهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣

٤٦- يشكل نظام الحماية الاجتماعية المتطور جزءا لا يتجزأ من أي خطة تهدف إلى مكافحة الفقر وتعزيز النمو في أفريقيا. ويجب أن يظل توسيع وتكامل نظم الحماية الاجتماعية الأكثر شمولا في القارة أولوية رفيعة المستوى. ويعزّز الدعمُ المقدم للبلدان في تصميم أنظمة فعالة للضمان الاجتماعي وتنفيذها الجهودَ الرامية إلى ضمان الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية طوال حياة الأفراد. وتشمل تلك الأنظمة مِنح الأطفال، وإعانات البطالة، والمعاشات التقاعدية، وتغطية الرعاية الصحية، التي ترتكز على معايير منظمة العمل الدولية، مثل اتفاقية المستويات الدنيا للضمان الاجتماعي لعام ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)، والتوصية الخاصة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢).

٤٧- ويجب دعم الهدف المتمثل في بلوغ معدل تغطية للحماية الاجتماعية بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، وفقا لاستراتيجية منظمة العمل الدولية الخاصة بأفريقيا. ومن التدابير الحاسمة لتحقيق هذا الهدف الحد من العمل غير الرسمي، ووضع استراتيجيات لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتنفيذ حدود دنيا وطنية للحماية الاجتماعية للجميع، وتحسين تغطية خطط الحماية الاجتماعية واستدامتها المالية.

٤٨- وينبغي النظر في اتباع نهج متكامل بشأن الحماية الاجتماعية، يهدف إلى القضاء على الفقر وتعزيز نماذج الحماية الاجتماعية التقليدية الأفريقية، بغية تيسير توسيع نطاق التغطية. وينبغي للحكومات أن تعمل مع الشركاء الإنمائيين ذوي الصلة لتقييم دور النظم التقليدية في المجالات الرئيسية للحماية الاجتماعية. فمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على سبيل المثال، تساعد الحكومات على وضع أو تحديث السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية للحماية الاجتماعية لضمان أن تشمل مراعاة حقوق الأطفال واحتياجاتهم.[٣٨]

٤٩- وتشكل النزاعات والهشاشة والضعف المتزايد إزاء تغير المناخ تحديات خطيرة تواجه جهود الحد من الفقر. غير أنه يمكن اعتبار هذه التهديدات فرصة لأصحاب المصلحة لتحديد سبل جديدة لمنع الأطفال من الوقوع في براثن الفقر أو مساعدتهم على الإفلات منه. ولمعالجة فقر الأطفال، هناك حاجة إلى حلول منصفة في مجال السياسات العامة، تقوم على المساءلة والحكم الرشيد، ويجب أن تكفل توليد الموارد الوطنية وتخصيصها واستخدامها بفعالية وكفاءة وإنصاف في البرامج والقطاعات التي تفيد الأطفال مباشرة، بما في ذلك في مجالات حاسمة مثل النماء في مرحلة الطفولة المبكرة والحماية الاجتماعية. وهناك حاجة إلى مزيد من البحث والتحليل لفهم الحافظات المتنوعة في مجال السياسات والتي تحتاج إليها البلدان من أجل

[٣٨] انظر، على سبيل المثال، UNICEF, *UNICEF's Global Social Protection Programme Framework* (New York, 2019).

معالجة فقر الأطفال وتوسيع تلك الحافظات لتحقيق غايات الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة.

٥٠- ولدعم جهود الحد من الفقر، من الأهمية بمكان زيادة الموارد المتاحة لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أقصى حد في وقت تتزايد فيه المديونية الحرجة، وضمان سلامة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان. ومن شأن ترسيخ رسم السياسات الاقتصادية في قاعدة حقوق الإنسان أن يساعد الحكومات على شق طريقها وسط أي مساومات صعبة قد تُجبر عليها جراء ضغوط المديونية والتقشف، وأن يمهد الطريق للتخلي عن السياسات التي غذت عدم المساواة وقوضت التماسك الاجتماعي.

٥١- وعلى المدى الطويل، يجب رفع مستوى مهارات القوى العاملة المتاحة لتجنب العمالة الناقصة والبطالة التي تُبقي الناس في حالة فقر.

٥٢- ومن الأهمية بمكان معالجة عوامل الحوكمة الأساسية التي تسهم في الفقر وعدم المساواة. ومن الأهمية بمكان فهمُ أسباب بطء التقدم الذي تحرزه معظم بلدان الجنوب الأفريقي نحو تحقيق الهدف المحدد في إعلان مابوتو المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا بتخصيص ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للزراعة للحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل الجهود اللازمة لفهم دور العوامل البيئية، مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف، وأثرها على السكان المتضررين، بما في ذلك مساهمتها في انعدام الأمن الغذائي، في بلدان الجنوب الأفريقي.

٥٣- ويعدّ تطبيق منظور حقوق الإنسان لإصلاح الهيكل المالي العالمي أمرا حيويا للحد من الفقر والنهوض بحقوق الإنسان وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ولإحراز تقدم في جهود الحد من الفقر، من المهم القيام بما يلي: التصدي لتكلفة الديون المرتفعة، وخفض أسعار الفائدة، ومعالجة المستويات المرتفعة لخدمة الديون التي تحول دون تخصيص الاستثمار لأهداف التنمية المستدامة؛ وإجراء تحليلات للقدرة على تحمل الديون تأخذ في الحسبان الحاجة إلى هامش مناورة مالي يكفي لاستيفاء الحق في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية؛ وإعادة هيكلة الديون بهدف إعطاء الأولوية لالتزامات حقوق الإنسان.

خامسا- الرسائل الرئيسية

٥٤- لقد انبثقت الرسائل الرئيسية التالية من التحليل المتكامل للجهود المبذولة لتحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف المقابلة له في خطة عام ٢٠٦٣:

(أ) تشكل الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-١٩ وغيرها من الأزمات الأخيرة تحديات أمام تحقيق غايات الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات؛

(ب) نظرا للطبيعة المترابطة للفقر، يتعين اتباع نهج كلي للحد من الفقر يأخذ في الاعتبار أوجه التفاوت في الدخل وعدم المساواة الاجتماعية والتهميش؛

(ج) يتطلب الحد من الفقر وضعُ استراتيجيات غير تقليدية تخفف من وطأته وتعمل على التمكين للفئات الضعيفة، وتُحد من الضعف إزاءه، وتعزز القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل، كما يتطلب بذل جهود لضمان توزيع أكثر إنصافا للدخل والموارد؛

(د) تعتبر السياسات والبرامج التي تدعم النمو الاقتصادي الشامل للجميع من خلال إيجاد فرص عمل لائقة وتعزيز سبل الوصول إلى الموارد والأسواق التي تسهم في التوزيع العادل للمنافع لفائدة المجتمعات المهمشة أمرا حيويا؛

(هـ) تُعدّ السياسات التي تمكّن المرأة والفئات الضعيفة الأخرى من خلال المساواة في الحصول على التعليم الجيد والحصول على الرعاية الصحية ضرورية للحد من الفقر؛

(و) تعتبر نظم الحماية الاجتماعية القوية، بما في ذلك برامج التحويلات النقدية، وإعانات البطالة، وخدمات الرعاية الصحية حيويةً لحماية الفئات الضعيفة من السكان مدى الحياة من الصدمات الاقتصادية وغيرها من الأزمات؛

(ز) يمكن الحد من فقر الأطفال بضمان توليد الموارد الوطنية وتخصيصها وإنفاقها بفعالية وكفاءة وإنصاف على البرامج والقطاعات التي تفيد الأطفال، بما في ذلك النماء في مرحلة الطفولة المبكرة والحماية الاجتماعية؛

(ح) من شأن إدماج حقوق الإنسان في الهيكل المالي والضريبي الدولي لتأمين أقصى قدر من الموارد للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في الحماية الاجتماعية، أن يساعد على ضمان عدم تخلف أي شخص – أو أي بلد – عن الركب؛

(ط) يعد تعزيز تعبئة الموارد، وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، وتشجيع التحول الهيكلي، واعتماد آليات ابتكارية لتعزيز الاستثمار والتصنيع من خلال الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في غاية الأهمية للحد من الفقر؛

(ي) من شأن تعزيز التنويع الاقتصادي في قطاعات مثل التصنيع والتكنولوجيا والابتكار أن يهيئ الظروف لإيجاد اقتصاد أكثر شمولا وقدرة على الصمود يولّد المزيد من فرص العمل ويحد من عدم المساواة؛

(ك) ثمة حاجة إلى بيانات وتحليلات مصنفة لقياس الفقر المتعدد الأبعاد وعدم المساواة والهشاشة على النحو المناسب.